الدكتور جباري لحسن زين الدين

التطبيق السادس الخاص بمقياس القانون الدستوري المخصص للسنة الأولى حقوق جدع مشترك المتعلق بالفوج الثاني و التاسع الدفعة الأولى :

مشروع البحث الأول :النظام الملكي :

مقدمة :

تبين الدراسات الدستورية أن هناك العديد من أنظمة الحكم تبعا لما تحدده الدساتير المقارنة، و لعل أبرز هذه النماذج النظام الملكي، بحيث يعتبر من أهم أنظمة الحكم، و هذا النظام القديم الجديد يتميز بالعديد من الخصائص و المميزات التي جعلت منه نظام يفي بالغرض حتى بالنسبة للدول الديمقراطية حسب العديد من الفقهاء الدستوريين على غرار "أندري هوريو" الذي يرى أنه في هذا النوع من الأنظمة تتعلق الشعوب سيكولوجيا بالتاج و تصبح علاقة الولاء قوية.

إشكالية البحث :

هل فعلا يساهم النظام الملكي في تجسيد قيم الديمقراطية، أم أنه نظام قديم آيل للزوال وجب العزوف عنه من طرف الدول التي تعتمده.

المبحث الأول : تعريف النظام الملكي و مميزاته :

لابد من ضبط المصطلحات أولا لبلوغ تعريفات فقهية تبعا لذلك، تم التطرق لمميزات هذا النظام، و ذلك كالآتي :

المطلب الأول : تعريف النظام الملكي :

لغة كلمة مملكة من الفعل الثلاثي ملك ملكا فهو مالك و الجمع ملاك، فملك الشيء استولى عليه و كان في قدرته أن يتصرف فيه بما يريد، و يقال ملك على القوم استولى عليهم.

أما فقها فالنظام الملكي هو ذلك الذي النظام الذي يستمد فيه رئيس الدولة حقه في تولي الحكم عن طريق الوراثة، و قد يسمى الحاكم بالملك، أو الأمير، أو السلطان، أو الإمبراطور أو القيصر.

و النظام الملكي يقوم على أساس فكرة مؤداها أن هناك شخصا أو عائلة لها حق ذاتي في تولي الحكم في الدولة.[1]

فهو ذلك النوع من الأنظمة الذي يقوم على أساس وراثي أي أن رئيس الدولة هو الملك الذي يتربع على عرش البلاد بناء على مبدأ الوراثة، أي أحقية العائلة في الوراثة، غير أن تسيير شؤون الحكم بشكل انفرادي أصبح الآن غير موجود فكل قصور المماليك حاليا تشاركها في تسيير أمور البلاد البرلمانات، و هي مسائل تحدد سلفا في دستور كل مملكة.

فالملك قد يكون استنادا لبعض الدساتير مجرد رمز للحكم، دون أن تكون له أية صلاحيات فعلية، بحيث تترك لرئيس الحكومة، و هنا في هذه الحالة يكون منصب الملك فخري لا أكثر و لا أقل، و توليه العرش يحدده الدستور، كما يحدد أيضا من يخلفه في العرش حال وفاته أو مرضه، أو استحالة ذلك.

المطلب الثاني : مميزات الحكم الملكي :

يتميز الحكم الملكي بمجموعة من المميزات يتمثل أهمها في ما يلي :

1 _ السلطة العليا في الدولة يمثلها عادة شخص واحد يسمى الملك أو السلطان أو الأمير أو القيصر أو الإمبراطور.

2 _ أن الملك يبقى في الحكم مدى حياته.

3_ لا يستمد هذه السلطة من الشعب بل عن طريق الإرث أو بالاستناد إلى النظريات الثيوقراطية أو غير ذلك من الأسس، و هذا التوارث قد يتم أبا عن جد، أو يكون بين الأقارب داخل نفس العائلة الحاكمة (السعودية مثلا).

4 _ يكون للملك مركز قانوني خاص حيث تكون ذاته مصونة و هو لا يسأل سياسيا و لا جنائيا عملا بقاعدة أن الملك لا يخطئ ، بالإضافة إلى تمتعه بمجموعة من الامتيازات الخاصة المرتبطة بصفته.[2]

---

[1] محمد عبد العال السناري : القانون الدستوري، نظرية الدولة (الحكومة) دراسة تحليلية مقارنة، جهاز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، حلوان، دون ذكر سنة النشر، ص 545.

[2] الأمين شريط : الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، ط 07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 167.

5 _ يحتفظ الملوك لأنفسهم عادة بمجموعة من الحقوق تسمى امتيازات التاج، و تعتبر من بقايا سلطانهم القديم، و قد تمسك بها الملوك فلم يتنازلوا عنها للبرلمانات،و قد تضاءلت هذه الامتيازات في ظل الأنظمة الديمقراطية الحديثة و بخاصة في البلاد التي أخذت بالنظام النيابي البرلماني مثل إنجلترا.[3]

المبحث الثاني : أهم تطبيقات النظام الملكي و تقييمه :

لن تكتمل دراسة النظام الملكي علميا إلا بالإشارة إلى أهم تطبيقاته، ثم تحديد أهم مزايا و عيوب هذا النظام، و ذلك وفق التفصيل التالي:

المطلب الأول : أهم تطبيقات النظام الملكي :

هناك العديد من الدول التي لازالت تعتمد لحد الآن في دساتيرها النظام الملكي كآلية للحكم مع الحفاظ عليه فترة طويلة من الزمن، و لعل أبرزها المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية، البحرين، اسبانيا، السويد، بلجيكا، غير أن النموذج الأكثر شيوعا البريطاني.

فتأخذ بريطانيا بالنظام الملكي حيث يجري توارث العرش استنادا لقواعد الوراثة، فينتقل التاج من الملك إلى الشخص الذي يليه من الرجال أو النساء حيث لا يستبعد النظام الإنجليزي النساء من عملية التوارث فيمكن أن يكون الملك رجلا أو امرأة.

و يحتل الخلف العرش حسب درجة قرابته للملك السابق، و النظام الإنجليزي يمنع وصول الكاثوليك إلى التاج، إذ يشترط أن يكون الوارث رجلا أو امرأة عضوا في الكنيسة الأنجليكانية و لذلك يجري تتويجه في حفل ديني.[4]

و لعل أبرز صورها : الملكية المطلقة، و هي الملكية المستبدة التي لا يكون الملك فيها مقيدا بالقانون أو غيره من الضوابط، و يحوز على كامل السلطة بمفرده،...، و الملكية المقيدة ، الملك هنا يحوز على كامل السلطة و يمارسها بمفرده لكنه يحترم القوانين السائدة و لو نسبيا، و هناك الملكية الدستورية الثنائية، و هنا يتقاسم الملك السلطة التشريعية مع البرلمان و ما عدا ذلك من السلطات فيعود إليه بمفرده و قد يعين حكومة تمارس السلطة

---

[3] محمد عبد العال السناري : المرجع السابق، ص 548.

[4] إبراهيم عبد العزيز شيحا و مُحَمَّد رفعت عبد الوهاب : النظم السياسية و القانون الدستوري، أبو العزم للطباعة، الإسكندرية، 2005، ص 326.

التنفيذية لكنها مسئولة أمامه، و أخيرا الملكية الدستورية البرلمانية، و هنا الملك يسود و لا يحكم، حيث يمارس الحكم من طرف البرلمان المنتخب في مجال التشريع و من طرف السلطة التنفيذية المنبثقة عنه في مجال التنفيذ.[5]

المطلب الثاني : تقييم النظام الملكي :

يرى من يدافعون عن النظام الملكي أن له مزايا تتلخص في ما يلي :

1 _ يجنب البلاد المعارك الانتخابية حول رئاسة الدولة و التطاحن السياسي و الصراعات الحزبية، و لذا فهو مصدر استقرار نظرا لبقاء الملك في الحكم مدى الحياة، مما يسمح له باكتساب خبرة إلى جانب التربية منذ الصغر لممارسة الحكم، هذا بالإضافة إلى استقلاليته عن الأحزاب و المجموعات الضاغطة.

2 _ في هذا النوع من الأنظمة يصبح البرلمان و الحكومة مسئولان مباشرة أمام الشعب، الأمر الذي يجعل كل من التشريع و التنفيذ في خدمة الشعب بعيدا عن الملك الذي لا يعتبر مسؤولا.

أما أعداؤه فيرونه منافيا للديمقراطية و لحق الشعب في اختيار حكامه، كما يتنافى مع مبدأ المساواة بين الناس، و قد يؤدي إلى وصول أشخاص غير أكفاء أو مرضى أو (أطفال) إلى السلطة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأنظمة الملكية الحديثة، مثلما هو الحال في انجلترا و هولندا و بلجيكا و إسبانيا...، تعرف هي أيضا الصراعات الحزبية و التطاحن السياسي و المعارك الانتخابية، خاصة فيما يتعلق بالسلطة التشريعية و تشكيل الحكومة، إذ أن الملك هنا يسود و لا يحكم، و مع ذلك يبقى الاستقرار السياسي متوفرا بخصوص رئاسة الدولة.[6]

الخاتمة :

بالرغم من كل ما يسجل على النظام الملكي من مآخذ إلا أنه يبقى من ناحية الواقع في بعض المماليك يفي بالغرض، فالعبرة ليست في النظام في حد ذاته بل في ميكانيزمات تجسيده، و الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالمؤسس الدستوري و كيفية تفصيل الوثيقة الدستورية التي تنظم العلاقة بين الملك و شعبه.

---

[5] الأمين شريط : المرجع السابق، ص 168.

[6] المرجع نفسه، ص 167.